رسالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد

نشر في كتاب

الدور الحضاري الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية)



أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بن عبد الله أبو زيد

(نصر لاللم بهرا للإسلاك ولأهله. لأمين)

الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد (*)

إن إنشاء مجمع الفقه الإسلامي من فقهاء جميع الدول الإسلامية، سوف يسهم بتقديم الرؤية الإسلامية الراشدة، ويبين الأحكام الشرعية للقضايا المعاصرة والنوازل التي تحل بالأمة، سعيًا لتسديد طريقها، وتحقيق عطائها الحضاري، وإلحاق الرحمة بالعالمين.

((حرصًا منا على مشاركة فضيلة الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ورئيس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واستجابة لإلحاحنا بطلب المساهمة، رأى أن يشارك معنا باختيار بعض قرارات مجمع الفقه، التي يمكن أن تشكل مع غيرها من أعمال المجمع لبنة أساس في تسديد المسيرة الراشدة للأمة المسلمة، وتأمن سلامة طريقها إلى عالم الغد، وتحميها من المنزلقات طالما التزمت بقيمها الشرعية وضوابطها الفقهية، حيث لا سبيل لنهوض الأمة وإعادة إخراجها واسترداد دورها إلا بتطبيق الشريعة وتحقيق الوحدة الإسلامية)) .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بعداه.

أما بعد: فإن الارتباط بالإسلام، ارتباط بالحق، الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه.. وقد اصطفى الله أمة الإسلام، أمة الوسط والاعتدال، لوراثة علم النبوة، فقال حوز شأنه-: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِئَابَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ (فاطر: 32).

وهذا الميراث شرف عظيم لأهل الإسلام، أمرهم الله بالعمل به، واتباعه دون

^(*) رئيس مجمع الفقه الإسلامي.. عضو هيئة كبار العلماء (السعودية).

^(**) الناشر.

ما سواه، فقال سبحانه وتعالى ﴿ اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِكُمْ وَلَا تَنْبِعُواْ مِن دُونِيَة أَوْلِيَاتًا قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (الأعراف: 3)، وقال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَكَ عَلَى شَرِيعَةِ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَاتَبِعْهَا وَلَا نَتَّبِعْ أَهُوآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۞ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُواْ عَنك مِنَ ٱللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ ٱلظَّلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَاللهُ وَلِيُّ ٱلْمُنَّقِينَ ۞ هَذَا بَصَنَيْرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (الجاثية: 18-20).

وهذا الاتباع حكم عيني على كل من انتمى إلى هذا الدين.

ويشمل هذا الاتباع جميع جوانب الحياة، عقيدة وشريعة.

ويوجب التجرد من كل ما يخالف هدى الإسلام في الاعتقاد والقول والعمل، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ويوجب التزام جماعة المسلمين واللياذ بإمامهم، فإنه لا جماعة إلا بطاعة، ولا طاعة إلا بإمام، وفي الحديث المتفق على صحته: «الْـزَمْ جَمَاعَـةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ» (1).

ويوجب أن يكون العمل بالإسلام ونصرته، ووحدة المسلمين، والحكم فيما شجر بينهم بالإسلام، ومد الدعوة إليه، ليشمل البشرية كلها.

وهذه الواجبات لا تكون إلا بالاعتصام بالشريعة المعصومة: الكتاب والسنة، ونشر شريعة رب العالمين، وبناء الأمة الإسلامية على الهدي القويم والصراط المستقيم في تعليمها وإعلامها، وشؤون حياتها كافة.

ولا تتحقق هذه الواجبات إلا بمواجهة جميع أنواع التحديات والنحل والمغازي الفكرية، التي يراد منها القضاء على الإسلام، وذوبان المسلمين في هوية غيرهم،

-144-

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ومسلم عن حذيفة رضي الله عنه .

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بن عبد الله أبدو زيد

والمتعين صد نفوذها إلى المسلمين وديارهم، وانتشالهم من عالم توجيه الأهداف إليهم، وسحق مقوماتهم، إلى أمة الاجابة والعبودية لله تعالى.

ومن أعظم آثار الاعتصام بالإسلام، أداء الأمانة، والنصح للأمة، للنجاة من عذاب الله وأليم عقابه، وهو الوسيلة الوحيدة لتضيق دائرة الفجوة بين الراعي والرعية، وحماية الرعية من الأهواء والنزعات المضلة.

هذا وقد كان من آثار مؤتمر القمة الإسلامي الطيبة إنشاء مجمع الفقه الإسلامي، الممثل رسميًا من فقهاء جميع الدول الإسلامية، والذي يسهم بتقديم الرؤية الإسلامية الراشدة والأحكام الشعرية للقضايا المعاصرة والنوازل التي تحل بالأمة، سعيًا لتسديد طريقها، وتحقيق سعادتها وعطائها الحضاري، وإلحاق الرحمة بالعالمين.. وكان من قراراته المتميزة:

قرار رقم (48) بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية.

وقرار رقم (89) بشأن الوحدة الإسلامية.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في مدينة الدوحة بقطر، رأيت التقديم بما ذكر، والتذكير بمذين القرارين لأهميتهما، وهذا نصهما:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُجَّد، خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه.

قرار رقم: 48 (5/10) بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من 1988م، الأولى (ديسمبر)1988م،

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله.

وبمراعاة أن مجمع الفقه الإسلامي الذي انبثق عن إدارة خيرة من مؤتمر القمة الإسلامية الثالث بمكة المكرمة، بهدف البحث عن حلول شرعية لمشكلات الأمة الإسلامية وضبط قضايا حياة المسلمين بضوابط الشريعة الإسلامية، وإزالة سائر العوائق التي تحول دون تطبيق شريعة الله، وتحيئة جميع السبل اللازمة لتطبيقها، إقرارًا بحاكمية الله تعالى، وتحقيقًا لسيادة شريعته، وإزالة للتناقض القائم بين بعض حكام المسلمين وشعوبهم، وإزالة لأسباب التوتر والتناقض والصراع في ديارهم، وتوفيرًا للأمن في بلاد المسلمين، قرر ما يلي:

إن أول واجب على من يلى أمور المسلمين تطبيق شريعة الله فيهم.

ويناشد جميع الحكومات في بلاد المسلمين المبادرة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وتحكيمها تحكيمًا تامًا كاملاً مستقرًا، في جميع مجالات الحياة، ودعوة المجتمعات الإسلامية، أفرادًا وشعوبًا ودولاً، للالتزام بدين الله تعالى، وتطبيق شريعته، باعتبار هذا الدين عقيدة وشريعة وسلوكًا ونظام حياة.

ويوصي بما يلي:

أ- مواصلة المجمع الأبحاث والدراسات المتعمقة في الجوانب المختلفة لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، ومتابعة ما يتم تنفيذه بهذا الشأن في البلاد الإسلامية.

ب- التنسيق بين المجمع وبين المؤسسات العلمية الأخرى التي تهتم بموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، وتعد الخطط والوسائل والدراسات الكفيلة بإزالة العقبات

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بن عبد الله أبنو زيد

والشبهات التي تعيق تطبيق الشريعة في البلاد الإسلامية.

جـ- تجميع مشروعات القوانين الإسلامية التي تم إعدادها في مختلف البلاد الإسلامية ودراستها للاستفادة منها.

د- الدعوة إلى إصلاح مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام المختلفة، وتوظيفها للعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية، وإعداد جيل مسلم يحتكم إلى شرع الله تعالى.

ه- التوسع في تأهيل الدارسين والخريجين من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين لإعداد الطاقات اللازمة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

والله الموفق.

* * *

قرار رقم: 89 (11/1) بشأن الوحدة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَّد، خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن مجلس الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من 25-30رجب1419هـ (14-19نوفمبر1998م)،

بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع الوحدة الإسلامية، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى أن هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تحتاج الأمة الإسلامية اليوم إلى بحثها من الناحيين النظرية والعملية، وأن العمل على توحيد الأمة الإسلامية فكريًا وتشريعيًا وسياسيًا، وشدها إلى عقيدة التوحيد الخالص، من أهم أهداف هذا المجمع الدولي، قرر ما يلي:

أولاً: إن الوحدة الإسلامية واجب أمر الله تعالى به، وجعله وصفًا لهذه الأمة بقوله تعالى: ﴿ وَاَعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواً ﴾ (آل عمران:103)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَاَعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواً ﴾ (الأنبياء:92)، وأكدت ذلك السنة النبوية قولاً وعملاً، حيث قال النبي الله : «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافاً دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ» (أ)، وحقق عليه الصلاة والسلام هذه الوحدة فعلاً بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وقرر ذلك في أول وثيقة لإقامة الدولة

⁽¹⁾ أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بنن عبيد الله أبيو زييد

الإسلامية بالمدينة المنورة التي فيها وصف المسلمين بأنهم: «أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ دُونِ النَّاس»(1).

إن هذه النصوص من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وما في معناها، تقتضي أن يجتمع المؤمنون تحت لواء الإسلام، مستمسكين بالكتاب والسنة، وأن ينبذوا الأحقاد التاريخية والنزاعات القبلية والأطماع الشخصية والرايات العنصرية. وحينما قاموا بذلك تحققت القوة لدولة الإسلام في عهد النبوة ثم في الرعيل الأول، وانتشر دين الإسلام ودولته في الشرق والغرب، وقادت الأمةُ الحضارة الإنسانية بحضارة الإسلام التي كانت أعظم حضارة قامت على العبودية لله وحده، فحققت العدل والحرية والمساواة.

ثانيًا: إن الوحدة الإسلامية تكمن في تحقيق العبودية لله سبحانه، اعتقادًا وقولاً وعملاً، على هدي كتاب الله تعالى وسنة نبيه في والحفاظ على هذا الدين الذي يجمع المسلمين على كلمة سواء في شتى مناحي الحياة، من فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية. وما أن ابتعدت الأمة الإسلامية عن مقومات وحدتما حتى نجمت أسباب التفرق، التي تعمقت فيما بعد بأسباب كثيرة منها جهود الاستعمار الذي شعاره: (فرق تسد)، فقسم الأمة الإسلامية إلى أجزاء ربطها بأسس قومية وعرقية، وفصل بين العرب والمسلمين، وانصبت معظم جهود المستشرقين إلى تأصيل التفرق في دراساتهم، التي وجوها بين المسلمين.

ثالثاً: إن الاختلافات الفقهية التي مبناها على الاجتهاد في فهم النصوص الشرعية ودلالاتها، أمر طبعي في حد ذاته، وقد أسهمت في إغناء الثروة التشريعية التي تحقق مقاصد الشريعة وخصائصها من التيسير ورفع الحرج.

⁽¹⁾ هذا جزء من المعاهدة التي كتبها الرسول ﷺ مع اليهود لما قدم المدينة، ذكرها ابن إسحاق وابن كثير بدون سند.

رابعًا: وجوب الالتزام بحفظ مكانة جميع الصحابة رهي، ودعوة العلماء إلى التنويه بمنزلتهم وفضلهم في نقل الشريعة إلى الأمة، والتعريف بحقهم عليها، ودعوة الحكومات إلى إصدار الأنظمة التي تعاقب من ينتقص من شأهم في أي صورة من الصور، لما لذلك من رعاية حرمة الصحابة رهي واستئصال سبب من أسباب التفرق.

خامسًا: وجوب الالتزام بالكتاب والسنة وهدي سلف الأمة من الصحابة، وهي من المعين، ومن تبعهم بإحسان، ونبذ الضلالات، وتجنب ما يثير الفتن في أوساط المسلمين، ويؤدي إلى الفرقة بينهم، والعمل على توظيف الجهود للدعوة إلى الإسلام ونشر مبادئه في أوساط غير المسلمين.

التوصيات:

لا يخفى أن عصرنا هو عصر التكتلات التي لها تطبيقاتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، تحت شعارات العولمة والعلمانية والحداثة، وبسبب الانفتاح الإعلامي دون أي قيود أو ضوابط، مما يجعل العالم الإسلامي مستهدفًا لإزالة خصوصياته وتذويب مقوماته ومعالم حضارته الروحية والفكرية.. ولا تتم حماية أمتنا من هذه الأخطار إلا باتحادها وإزالة أسباب التفرق، لا سيما أن أمتنا تملك العديد من مقومات الوحدة التي تشمل الوحدة الاعتقادية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والثقافية.

وعليه يوصى المجمع بما يلي:

أ- تأكيد قرار رقم: 5/10)48) بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما تبعه من توصيات في الموضوع ذاته، وقرار المجمع رقم 69(7/7) بشأن الغزو الفكري في التوصية الأولى.

ب- التأكيد على حكومات البلاد الإسلامية بدعم جهود كل من منظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، باعتبارهما من صور الوحدة بين

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بن عبد الله أبو زيد

المسلمين سياسيًا وفكريًا.

ج- تجاوز النزاعات التاريخية، فإن إثارتها لا تعود على الأمة إلا بإذكاء الضغائن وتعميق الفرقة.

د- التزام حسن الظن وتبادل الثقة بين المسلمين دولاً وشعوبًا، بتوجيه وسائل الإعلام إلى تنمية روح التآلف وإشاعة أخلاقيات الحوار واحتمال الآراء الاجتهادية.

هـ- الاستفادة من القضايا المصيرية التي توحد الأمة الإسلامية وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى أولى القبلتين ومسرى رسول الله على الأخطار التي تقدد إسلاميتها، والتأكيد على أنها قضية المسلمين جميعًا.

ويناشد المشاركون في المؤتمر حكومات البلاد الإسلامية مضاعفة اهتمامها بهذه القضية وأمثالها، والمبادرة إلى الإجراءات المناسبة، ومنها:

- التنديد بما تتعرض له الأراضي الفلسطينية وأهلوها من سياسات التهجير والاستيطان والتهويد، وما يعانيه الإنسان الفلسطيني من احتلال وظلم وقمع وحرمان وقتل وتشريد وامتهان لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.
- الدعم المطلق لفلسطين المجاهدة وأرضها المباركة ومسجدها الأقصى أولى القبلتين، في معركتها الاستقلالية، والوقوف بجانبها وجانب الشعب الفلسطيني في صموده.
- إدانة الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيليي فيما يقوم به من ألوان التنكيل وصور العدوان البشع على الشعب الفلسطيني المناضل في سبيل حريته وتحرير مقدساته.

و - الاهتمام بالآليات المطروحة التي لها أولوية في تحقيق الوحدة الإسلامية مرحلياً، مثل:

- 1- إعداد المناهج التعليمية على أسس إسلامية.
- 2- وضع الاستراتيجية الإعلامية الإسلامية المشتركة.
 - 3- إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.
 - 4- إقامة محكمة العدل الإسلامية.

ز- قيام الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي بتكوين لجنة من أعضاء المجمع وخبرائه لوضع دراسات عملية قابلة للتطبيق تراعي واقع الأمة الإسلامية، وتشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتضع آليات تحقيق الوحدة في هذه المجالات مع الاستفادة من الجهود القائمة حاليًا في إطار المنظمات العربية والإسلامية، والاستعانة بالمختصين في المجالات المختلفة.

ولضمان جدية هذه اللجنة وتنفيذ نتائج دراستها، نوصي باعتماد تشكيلها ومهامها من منظمة المؤتمر الإسلامي.

وصلى الله وسلم على نبينا مُجَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

ر سالة من مجمع الفقه الإسلامي إلى قادة دول العالم الإسلامي د.بكر بن عبد الله أبو زيد